تعميمها في المحافظات الـ 6 بعد نجاحها في العاصمة والجهراء والأحمدي

«الداخلية»: اطلاق خدمة حجز موعد اختبار القيادة عن طريق «الإنترنت»

■ **الناجم: الخطوات اللاحقة لتطوير الخدمات المرورية لجعلها إلكترونية وتوفيرها عن طريق الإنترنت**

أعلنت الإدارة العامة للمرور في وزارة الداخلية انها ستطلق اليوم خدمة حجز موعد اختبار القيادة عن طريق الإنترنت في المحافظات الست بعد ان تم إطلاق الخدمة وتجربتها مسبقا والتأكد من نجاحها في قسم اختبار القيادة بمحافظات العاصمة والجهراء والأحمدي.

وقالت الوزارة في بيان صحافي أمس ان مساعد المدير العام لشؤون التخطيط وبحوث المرور العميد صالح أحمد الناجم اعطى توجيهاته لأقسام اختبار القيادة في جميع المحافظات للعمل بهذا النظام في الموعد المحدد.

واضاف انه كان للادارة العامة لنظم المعلومات ممثلة في رئيس قسم تطبيقات الانترنت النقيب فهد عبدالله العويرضي دور بارز في برمجة هذه الخدمة وظهورها بشكل لائق وسهل للاستخدام من جميع فئات المجتمع.

وذكر البيان ان إطلاق الخدمة يأتي كخطوة من خطوات أخرى لاحقة في مجال تطوير الخدمات المرورية لجعلها إلكترونية وتوفيرها عن طريق الإنترنت حيث لاقت الخدمة إقبال واستحسان المراجعين لأسباب عدة منها سهولة استخدامها وحرية المراجع في اختيار اليوم الذي يناسبه لاجراء الاختبار وعدم اضطرار المراجع لمراجعة قسم اختبار القيادة لحجز المواعيد.

أحمد الناجم

طالبت وزارة التربية بتغيير لجان وضعها واختيار أشخاص متفهمين للأجيال الحديثة

الحوطي: المناهج الدراسية تنسف نشاط الطلبة وتقتل مواهبهم وتحد من قدراتهم

■ **المسؤولون عن وضعها يعملون علي ترسيخ مبدأ الكم وليس الكيف**

■ **علينا التخلي عن استيراد التجارب الأجنبية وتطبيقها دون تكييفها مع مجتمعنا**

أكدت الأستاذ المشارك ورئيس قسم النقد والأدب المسرحي بالمعهد العالي للفنون المسرحية الدكتورة نرمين يوسف الحوطي ، أن المناهج الدراسية الحالية في الكويت، تنسف نشاط الطلاب وتقتل مواهبه موتحد من قدراتهم ، مشددة علي أنه قد حان الوقت لتغيير بعض اللجان القائمة علي وضع المناهج الدراسية، واختيار أشخاص متفهمين لسيكولوجية التربية ونفسية واستيعاب الطلبة للكيف والكم من المواد الدراسي .

وأضافت أن الآونة الأخيرة لوحظ كثرة التغيير في المناهج الدراسية مع تغيير كل وزارة وقدوم وزير جديد ، وأن وزارة التربية أصبحت تتبع تجارب أجنبية دون دراستها وتوظيفها في المناخ التدريسي للطلاب ، وبالتالي أصبح هناك تشتيت للمدرس وزيادة العبأ عليه، إضافة إلي تشتيت الطالب نفسه .

وقالت الحوطي إن ذلك التغيير جعل استاذ المادة يقوم بالتغيير المستمر لتجهيزه للمادة التي يدرسها ، إلى أن أصبح البعض لا يقوم بالتجهيز الكامل للمادة وتدريسها ، نتيجة أنه في كل فصل قرارات وتغييرات ، وأتجه الكثير منهم نحو التلقين للطلاب ، وتجاهل الشرح المفصل والتوضيح وتوصيل المعاني للطلاب ، وهنا أستاذ المادة يتحمل جزء بسيط فقط من المسئولية ، والخطأ والمسئولية الكبري تقع على القرارات المستمرة في التغيير والحذف والإضافة للمناهج من الوزارة دون إعطاء فرصة للتجهيز لها .

نرمين الحوطي

وأوضحت أنه بالحديث عن مضمون المناهج الدراسية : نجد على سبيل المثال ، مادة القرآن الكريم ، يتم فيها اختيار آيات وسور قرآنية كبيرة يصعب علي الطالب حفظها واستيعابها في المراحل العمرية الأولية ، وهذه المشكلة لا تقتصر على المواد الأدبية فقط، بل تمتد إلي المواد العلمية أيضا التي تضع المعلومات فقط للطالب من أجل الكم وليس الكيف .

وأكدت د. نرمين الحوطي ، أنه يجب علي وزارة التربية العمل علي ترسيخ مبدأ الكيف وليس الفهم ، مشيرة إلي ان المشكلة باتت في المسؤولين عن المناهج أصبحوا يهتمون فقط بالكم الآتي من تجارب أجنبية لم توظف على تربتنا التربوية والعلمية لطلابنا ، مبينه أن الكم من المعلومات دون الكيف يعطي لنا حصيلة معلومات تحفظ دون الفهم فقط من أجل تحصيل الدرجات والنجاح دون إستيعاب ما نجح به وامتاز به .

طالب بتأمين صحي شامل للموظفين في القطاع النفطي وعوائلهم

الهاجري: أحقية العامل والمتقاعد في رعاية طبية حقيقية تحتاج إلى مزيد من التشريعات

■ **المسؤولون عن الملف من أعضاء السلطتين مطالبون بتكثيف الجهود لإنجاز هذا الملف الحيوي**

■ **وجود فجوة بين الأنظمة المطبقة وتلك التي يأمل الموظف التمتع بها مسؤولية الدولة**

أرشيد الهاجري

قال رئيس نقابة العاملين بشركة إيكويت للبتروكيماويات أرشيد الهاجري أن الكثيرين من أبناء القطاع النفطي الخاص والعام يطالبون الحكومة ومجلس الأمة بالتعامل بفاعلية مع قضايا مصيرية لأبناء القطاع النفطي «الخاص والعام» كالتسريع في عمليات الاعتماد على العنصر الوطني «التكويت» وكذلك قضية التأمين الصحي للموظفين وعوائلهم . وقال الهاجري أنه وفي ظل الهموم والأعباء الأسرية والمالية المتزايدة يجب اليوم على المسئولين النظر بعين الاعتبار أن موظفي هذا القطاع يشكلون ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني وأن المسئولين عن هذا الملف الهام سواء بمجلس الأمة أو مجلس الوزراء مطالبين بتكثيف الجهود بهذا المطلب الحيوي فلا يمكن الاهتمام ببعض الميزات المعطاة لموظفي النفط والتركيز عليها وترك الجانب الصحي والتأميني ، خاصة وأن موظفي القطاع الخاص يعانون من الإهمال و التجاهل وهم وعوائلهم منذ سنوات طويلة في هذا الملف المصيري ، وقال الهاجري أنه وبالنظر لما تم إصداره من تشريعات وقوانين حتى اليوم إلا أنها لازالت تحتاج للمزيد من الترقية والتفعيل لكي تلبي الطموح.

وتابع الهاجري : بعد أكثر من نصف قرن على صدور دستور دولة الكويت فإننا نتساءل هل سوف يكتفي مجلس الأمة ومجلس الوزراء في هذا الموضوع والملف الهام والمضي قدما في إصدار تشريعات تحفظ وتدعم حقوق الموظف في تأمين صحي ورعاية طبية راقية ، وتابع بأنه ومع تزايد تكلفة الرعاية الصحية ، في أغلب المستشفيات والمراكز ومبالغة بعض منشآت القطاع الصحي الخاص في الأسعار ، وغلاء قيمة الأدوية ، يبرز ضرورة معالجة هذا الواقع وبأقصى سرعه ، وضرورة إجبار شركات القطاع الخاص على توفير أقصى قدر من التأمن الصحي لموظفيهم وشمول جميع الخدمات الطبية والرعاية الصحية المتكاملة لهم ، خاصة بعد أن لجأت شركات التأمين في الآونة الأخيرة على رفع أسعار التأمين وتقليل الخدمات ومنها استبعاد بعض العلاجات والتخصصات والعمليات الجراحية والعلاج الطبيعي والأدوية وإضافة رسوم لموظفي الشركات الخاصة ، بحجج عدم تغطيتها أو شمولها ، على الرغم من أن قانون العمل الجديد نص على ضرورة توفير الرعاية الطبية المتكاملة للموظف وأسرته دون استثناءات .

ومضى بالقول: إننا نتطلع إلى أن تتشارك الحكومة مع الشركات الخاصة لتأمين صحي ذو كفاءة عالية، على أن تتم الرقابة عليها ، فوجود فجوة بين الأنظمة المطبقة والأنظمة التي يأمل الموظف في تمتعه بها مسئولية الدولة ويجب ألا تترك للمؤسسات أو الشركات وحدها لتقديرها، خاصة مراقبه شركات التأمين وإدخال شركات عالميه متخصصة لتوفير رعاية صحية وخدمات متقدمه.

وختم الهاجري نطالب المسئولين وعلى رأسهم السادة أعضاء مجلس الأمة ومجلس الوزراء بالاطلاع بمسئوليتهم في هذا الأمر ، والإسراع في إصدار تشريعات جديدة تتواءم مع المستجدات ويضمن من خلالها الموظفون الحصول على رعاية وخدمة طبية تلبي الطموح والآمال ، مع ضرورة مراقبة عقود شركات التأمين الخاصة ، والتي في الغالب تكون سطحية وبها ثغرات وسلبيات المتأثر الوحيد بها هم الموظفون ، خاصة ونحن لسنا بأقل من الدول المتقدمة وبعض الدول الخليجية الأخرى ، ولا يعوزنا بفضل الله المصدر المالي.

تتمات

الحكومة الجديدة

وعن تشكيل الكتل النيابية المتوقع إعلانها في الفترة القادمة ، قال في تصريح خاص لـ«الصباح» ان الكتل النيابية تعد من اسهل الطرق للحوارات خلال طرح الموضوعات ، رافضا في الوقت ذاته ان تكون هذه الكتل متشعبة باعداد كبيرة ، مما يؤدي الى ظهور الخلافات بين مكوناتها ، واكد ان هناك العديد من الكتل سوف تشهر في الايام المقبلة داخل المجلس ، خاصة بين اطراف يؤمنون بآراء ومبادئ معينة .

واوضح ان المشهد السياسي المقبل مبني على شكل الوزارة المنتظرة ، وتجاوب اعضائها مع نواب الامة ، لاسيما في الاجابة على الاسئلة النيابية وعدم تجاهلها ، فضلا على حكمتهم في إدارة وزاراتهم وأن يكونوا على قدر المسئولية .

من جهته أبدى النائب د. عبد الحميد دشتي استغرابه من تأخر عدم الإعلان عن تشكيل الحكومة بعد قبول استقالة البعض وتدوير آخرين .

وقال دشتي في تصريح خاص لـ«الصباح» ان ذلك الامر كان مفترضا ان يتم خلال فترة الاسبوعين اللذين اعقبا صدور حكم المحكمة الدستورية الى السابع من الشهر الجاري ، وذكر ان المؤشرات توحي بانه حتى الآن لم يحسم هذا الموضوع ، وبالتالي يترتب عليه عدم انعقاد الجلسة القادمة لمجلس الامة ، بسبب عدم حضور الحكومة ، مشيرا إلى انه لكي تنعقد الجلسة كان يفترض الاستئناس بآراء عدد من النواب ، او يتحدث آخرون بانه تمت مقابلتهم ، لكن الى الان لم يحدث من ذلك شي

أضاف ان ما يحدث يعد مؤشرا خطيرا للغاية وليس مريحا ، مطالبا رئيس الحكومة بأن يخرج ببيان يوضح فيه أسباب عدم اعلان اعضاء حكومته حتى الوقت الحالي ، لاسيما وانه سبق واكد ان حكومته سوف تكون جاهزة قبل يوم 7 الجاري

وحول ماذا كانت هناك اشكاليات تعوق اعلان اسماء الحكومة ، قال دشتي ليس هناك اي مشاكل ، وانما التأخير بسبب تكتيكات سياسية ليس اكثر ، خاصة وانه من السهل للجميع معرفة من المغادرين من الوزراء ومن سيتم تدويرهم

وعلى صعيد ظهور كتل نيابية في الفترة المقبلة بعد ان تم تأجيلها لصدور حكم المحكمة الدستورية ، اوضح النائب عبد الحميد دشتي انه لا يستقيم ان يكون المجلس كله طيفا واحدا ، كما هو الآن ، لافتا إلى انه سيكون هناك تنسيق حكومي نيابي ، وفي مقابله تبرز معارضة لهذا التنسيق والتكتيك ، واكد انه يتوقع بروز اكثر من كتلة نيابية خلال الايام القليلة القادمة داخل مجلس الامة ، وانه يشتم رائحة هذا الامر عن قرب .

وكشف انه سوف يكون هناك تصادم داخل المجلس ، وستكون خلافات عميقة وسوف يمارس كل نائب يمارس حقه في توصيل رسالته وفقا للشكل الذي يفهمه ، وبالتالي سيحدث هناك شد وجذب يصل الي حد التصادم في النهاية .

إلى ذلك تمنى النائب فيصل الشايع استمرار وزير المالية الشيخ سالم الصباح في منصبه ، لأنه اثبت خلال الفترة الماضية رغم قصرها جديته في الإصلاح ، مبينا انه يعمل ويخطط بلغة الارقام والتي نحن احوج ما نكون لها ولمستقبل افضل ومستقبل اجيالنا واولادنا .

ودعا الشايع إلى أن تشكل الحكومة الجديدة قبل جلسة مجلس الامة المقبلة في السابع من يناير ، حتى يتمكن المجلس من اقرار القضايا المدرجة على جدول الاعمال ، مبينا أن عدم اعلان التشكيل قبل 7 يناير يعني اننا سنتأخر في عقد جلسات المجلس أسبوعين آخرين وهذا ما لا نتمناه ، مطالبا سمو رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك ب اختيار وزراء ذوي طابع اصلاحي واصحاب قرار وجدية بالعمل لا يتأثرون بتهديد وضغط من هنا او هناك.

من ناحيته أكد عضو التحالف الاسلامي الوطني النائب خليل ابل أن المنصب الوزاري لم يعرض على التحالف ، ولم يصل إليه شيء في هذا الشأن.

وقال : إن تم ذلك فالقرار في النهاية للمكتب السياسي للتحالف الوطني الاسلامي .

ولفت ابل إلى أن مما يتردد أن وزير العدل شريدة المعوشرجي اعتذر عن عدم قبول المنصب الوزاري ، موضحا ان رئيس الحكومة الشيخ جابر المبارك ربما يختار وزيرا آخر من التجمع السلفي ، والمرجح ان يكون النائب علي العمير .

وحذر من اختيار وزراء بهدف حماية الحكومة من المساءلة السياسية في المرحلة المقبلة، مشدد على ان يكون الوزير المختص على قدر المسؤولية».

بدوره أكد النائب سيف العازمي ان» النواب يبحثون حاليا آلية لتعويض الجلسات التي ضاعت بسبب الاستجوابات، وهو حق أصيل للنائب لتقديمه».

وقال العازمي إن « النواب يتطلعون الى تعاون السلطتين للتوصل الى الحلول الناجعة لقضايا تطوير قطاعات الإسكان والصحة والتعليم ، وعلى الحكومة استعجال تنفيذ المشاريع التنموية.

كما طالب النائب علي العمير بـ «تكثيف الجلسات البرلمانية في الفترة المقبلة ، ووضع آلية تدرج جميع الاستجوابات المقدمة في جلسات خاصة لمناقشتها، حتى لا تؤثر في جدول الأعمال».

ودعا إلى « سرعة تشكيل الحكومة ليستأنف مجلس الأمة أعماله وإقرار القوانين المدرجة على جدول الأعمال»، مشيرا إلى ان « السلطتين التنفيذية والتشريعية مسؤولتان عن الوضع الحالي، ومطالبتان بالإسراع في إنجاز القوانين التنموية التي تهم المواطن».

أضاف ان « المجلس والحكومة يتحملان مسؤولية إنجاح جلسة 7 يناير المقبل، وعلى المجلس ان يوازن دوره في الرقابة والتشريع».

وأوضح النائب جمال العمر أن مجلس الامة الحالي تأتى في تشكيل الكتل البرلمانية ، إلى حين فصل المحكمة الدستورية في الطعون الانتخابية ، مشيرا الى أنه بعد التشكيل الحكومي سيشهد المجلس انشاء هذه الكتل .

وقال العمر ان الحكومة الحالية هي التي تتحمل تعطيل الجلسات السابقة ،والتوجه النيابي يشدد على تعويض هذه الجلسات خلال هذا دور الانعقاد الحالي ، لافتا إلى ان هناك تأكيدات حول اعلان الحكومة الجديدة مطلع الاسبوع المقبل، لتتمكن من حضور جلسة الثلاثاء ، واستبعد ان يكون هناك توجه» للعب بورقة اطالة التشكيل وفقدان المجلس لجلساته المقبلة.

وشدد على أن الاغلبية النيابية متفهمة بشأن اعطاء سمو رئيس الوزراء الوقت الكافي قبل اعلان التشكيل الحكومي الجديد، خاصة في ظل ما تلمسناه في الفترة الماضية من اتخاذ سموه لخطوات اصلاحية تجاه مسالة بقاء وخروج الوزراء.

واعتبر النائب صالح عاشور ان الحكومة الحالية لم تستمر، «لانها متهمة بالتحالف مع اصحاب المال والنفوذ، وهذا الامر لا يحقق الانجازات التي يطمح اليها الشعب» .

وشدد على أنها «استنزفت قوة وهيبة مجلس الامة ، ويرجع هذا الاستنزاف الى ان المجلس لا توجد فيه تكتلات حقيقية ، ولا معارضة واضحة الهدف» .

وأكد أن «الحكومة الحالية مسؤولة عن تعطيل جلسات مجلس الامة عن الفترة الماضية، واثبتت من خلال عملها عدم قدرتها على التعاون مع مجلس الامة».

وأوضح أن «الاستجوابات السابقة كانت رسالة من الاكثرية النيابية للحكومة بانها غير مرغوب فيها، ولن نتعاون معها، وعلى سمو رئيس مجلس الوزراء أن يأتي بحكومة فاعلة، فيها وزراء فاعلون قادرون على العمل والانجاز من خلال التعاون مع المجلس».

وزير الأوقاف

وأوضح قرار الاحالة ان اللجنة المشكلة بالقرار الوزاري رقم 82 لسنة 2013 والمعدل بالقرارين 29 و37 لسنة 2013 ، للتحقيق في مخالفات مدير عام الهيئة ، انتهت في تقريرها الي وجود شبهات ارتكاب جرائم اهدار مال عام قام بها الدكتور ياسر المزروعي وآخرون .

أضاف القرار ان «المزروعي وآخرين حال كونهم موظفين عموميين ، الامر الذي يفيد شبهة الجرائم المنصوص عليهما في المواد ارقام 11 و12 و14 من القانون 1 لسنة 1993 بشأن حماية الاموال العامة ، وكذلك المنصوص عليها في المادة 257 من قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 ، وعملا بالمادة 59 من المرسوم الصادر في شأن نظام الخدمة المدنية بتاريخ 4 / 4 / 1979 ، فقد احيل الموضوع الي سيادة النائب العام لاتخاذ ما تراه النيابة مناسبا ».

هاشم : 3.15 ملايين

الوصول الى انتاج 3.65 ملايين برميل يوميا ، «وتسعى حاليا الى انتاج 3.15 ملايين برميل يوميا في 2015 ، وفقا للخطة الاستراتيجية الموضوعة للشركة».

وافاد بأن تنفيذ الشركة لعدد من المشاريع العملاقة خلال الفترة المقبلة سيمكنها من تحقيق المطلوب منها في الاستراتيجية ، موضحا ان من هذه المشاريع إنشاء ثلاثة مراكز تجميع للنفط في الشمال ، اضافة الى مشروع النفط الثقيل ، ومشروع ضخ المياه في شمال الكويت ومشروع الغاز.

وقال هاشم ان 15 يناير الجاري سيشهد فتح مظاريف العطاءات المقدمة من الشركات لتنفيذ مراكز التجميع الثلاثة ، متوقعا ان تكون الاسعار تنافسية ومقبولة ومفيدة للشركة.

وعن حادث تسرب الغاز من أحد خطوط الشركة الذي وقع قبل يومين ، اوضح انه تم اصلاح خط الغاز تماما ، لكن لم يتم ضخ الغاز فيه حتى الآن ، وهو مستمر الى شركة البترول الوطنية عبر الخط الاحتياطي.

وحول آخر التطورات بشأن حادث بئر الروضتين الذي وقع قبل نحو عام ، قال انه تم التحكم في البئر وحالتها الآن آمنة ، مضيفا ان «نفط الكويت» قامت بحفر بئر مماثلة مجاورة لها في طبقة معينة ، لمعرفة أسباب الحادث والوقوف عليها تنفيذ لتوصيات اللجنة الخاصة بهذا الحادث لتدارك اي حالات مشابهة مستقبلا.

وبخصوص النفط الصخري ، افاد هاشم بان شركة «نفط الكويت» تجري الدراسات حول انتاج النفط الصخري في الوقت الراهن مع عدد من الشركات المختصة ، لاسيما مع الدلائل التي تدل على احتمالات وجوده في الكويت ، مشيرا الى ان الشركة ستتسلم نتائج تلك الدراسات مع نهاية العام الحالي او بداية العام المقبل.

واوضح أن الكويت تزخر بكميات من النفط التقليدي ، بغض النظر عن وجود النفط الصخري من عدمه ، لاسيما مع التكلفة الباهظة لإنتاج النفط الصخري.

5637 مقيماً

العراقية و46 الى الجنسية الاردنية و41 الى الجنسية الايرانية فضلا عن 223 فردا تم تعديل اوضاعهم الى جنسيات أخرى.

واوضح العقيد الوهيب ان تزايد معدلات تعديل الاوضاع وقيام اعداد من المقيمين بصورة غير قانونية بالكشف عن جنسياتهم الاصلية «يأتي ثمرة لمجموعة من الاجراءات التي اتخذها الجهاز المركزي ونتيجة للتنسيق المستمر مع ادارة مباحث الهجرة بوزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية».

واكد في هذا الصدد أن «تعديل الأوضاع وتحديد الجنسية يتمان بناء على جواز سفر صحيح وبعد ان يقوم الجهاز المركزي بالتثبت من صحة الوثائق المقدمة».

ودعا الراغبين في تعديل أوضاعهم الى التوجه إلى مكتب الجهاز المركزي في ادارة هجرة محافظة مبارك الكبير أو مراجعة مقر الجهاز بمنطقة «العارضية» «حيث يجدون كل التسهيلات التي تيسر عليهم إتمام الاجراءات لتسوية اقامتهم وتوفيق أوضاعهم حسب قوانين الاقامة السارية في الكويت».

سفارتنا في واشنطن

حصلت «كونا» على نسخة منه ان «السفارة مستمرة في جهودها للمتابعة عن كثب والتواصل مع المواطنين والطلبة الكويتيين في المناطق التي تضررت جراء هذه العاصفة للاطمئنان عليهم ومساعدتهم بالتعاون مع المكتب الثقافي والاتحاد الوطني لطلبة الكويت – فرع الولايات المتحدة».

وبين ان السفارة لم تتسلم منذ بدء العاصفة وحتى تلاشي قوتها أي اتصال للابلاغ عن أي حالة طارئة مشددا على اهمية اتباع المواطنين في مثل هذه الظروف الارشادات الصادرة عن السلطات المحلية الأمريكية.

وذكر ان السفارة مازالت على أهبة الاستعداد لتلقي اتصالات واستفسارات المواطنين الموجودين في المناطق المتأثرة على الخط الساخن التابع للسفارة وهو 0012022620758 او المكتب الثقافي وهو 0012023642104.

«الداخلية»: حجز

والجهراء والأحمدي، وقالت الوزارة في بيان صحافي أمس ان مساعد المدير العام لشؤون التخطيط وبحوث المرور العميد صالح أحمد الناجم اعطى توجيهاته لأقسام اختبار القيادة في جميع المحافظات للعمل بهذا النظام في الموعد المحدد.

«البنتاغون» يستبعد

مستبعدة اماكن مثل البحرين والسعودية والخليج في خطوة من المتوقع ان تقلص النفقات بواقع 100 مليون دولار سنويا.

وقال البنتاجون في بيان نشرته وكالة رويترز «الخطر الوشيك بوقوع ضرر بدني للعسكريين الامريكيين بسبب التمرد المدني او الحرب الاهلية او الارهاب او اوضاع وقت الحرب تقلص بشكل كبير في دول كثيرة، ونتيجة لذلك سيتم خفض بدل المخاطر النقدي في هذه المناطق».

وتأتي البحرين من بين اكثر من عشر مناطق استبعدت من القائمة الجديدة التي تسري من اول يونيو حيث يوجد مقر الاسطول الاميركي الخامس بالاضافة الى الممرات المائية في الخليج وبحر العرب والبحر الاحمر حيث تنشر البحرية الامريكية سفنها بانتظام.

واستبعدت ايضا الكويت وقطر والسعودية وسلطنة عمان والامارات وقرغيزستان واوزبكستان من قائمة الدول التي يحصل فيها العسكريون الاميركيون على بدل خطر وشيك، وللجيش الامريكي قوات في العديد من هذه الدول ايضا.

وقال الكولونيل ستيف وارين المتحدث باسم البنتاجون ان قرار استبعاد هذه المناطق من القائمة جاء بعد مراجعة منتظمة ولم تكن سببه الميزانية، واضاف ان المراجعة تجري كل عامين وان اخر مراجعة اجريت في 2011.

القاهرة: بيان

وقالت الخارجية ان مصر لم تكتف بإصدار بيان شجب على بيان الخارجية القطرية وإنما قامت باستدعاء السفير القطري «وهي خطوة غير معتادة فيما بين الدول العربية».

وأوضح البيان أن السفير ناصر كامل مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية نقل للسفير القطري أن ما جاء في بيان الخارجية القطرية «يعد تدخلا مرفوضا في الشأن الداخلي للبلاد»، مضيفا ان اللقاء «تطرق لتجاوزات قناة الجزيرة وأذنابها من الجزيرة مباشر مصر والجزيرة مباشر في حق مصر».

وكانت الخارجية القطرية اعربت عن «القلق من تزايد أعداد ضحايا قمع التظاهرات، وسقوط عدد كبير من القتلى في كافة أرجاء مصر»، بحسب بيان لها بثته وكالة الانباء القطرية الرسمية مساء الجمعة.

واضاف بيان الخارجية القطرية الشديد اللهجة «أن قرار تحويل حركات سياسية شعبية إلى منظمات إرهابية، وتحويل التظاهر إلى عمل إرهابي لم يجد نفعا في وقف التظاهرات السلمية»، في اشارة الى قرار الحكومة المصرية اعتبار جماعة الاخوان المسلمين «تنظيما ارهابيا» قبل نحو اسبوع.

وتابع البيان ان القرار هذا «كان فقط مقدمة لسياسة تكثيف إطلاق النار على المتظاهرين بهدف القتل».

واعتبرت الخارجية القطرية ان «ما جرى ويجري في مصر ليقدم الدليل تلو الدليل على أن طريق المواجهة والخيار الأمني والتجييش لا تؤدي إلى الاستقرار» مؤكدة ان «الحل الوحيد هو الحوار بين المكونات السياسية للمجتمع والدولة في مصر العربية العزيزة من دون إقصاء او اجتثاث».

وجاء البيان الذي اغضب القاهرة بعد ساعات من مقتل 17 شخصا واصابة 62 اخرين في مواجهات الجمعة، اعتبرت الاكثر دموية منذ ثلاثة اشهر، بين المتظاهرين الاسلاميين المؤيدين لمرسي والامن والاهالي عبر البلاد.

وتعد قطر احدى ابرز الدول الاقليمية الداعمة لمرسي المنتمي لجماعة الاخوان المسلمين والذي عزله الجيش اثر احتجاجات شعبية واسعة مطلع يوليو الفائت.

وتدهورت العلاقات بين القاهرة والدوحة اثر الاطاحة بمرسي وفض السلطات المصرية بالقوة لاعتصام للاسلاميين في القاهرة خلف مئات القتلى.

وتثير تغطية قناة الجزيرة القطرية غضب السلطات المصرية التي تعتبرها منحازة لجماعة الاخوان المسلمين.

وتخصص قناة الجزيرة قناة لنقل الوضع المصري تحت اسم «الجزيرة مباشر مصر» تبث من الدوحة وتنقل كافة فعاليات جماعة الاخوان المسلمين وتستضيف باستمرار ضيوفا مناصرين للاخوان ومرسي من بينهم قيادات اسلامية مطلوبة في مصر بينهم الداعية الاسلامي يوسف القرضاوي.